

موضوع:

فلسفه اسلامی: ۶ ع (فلسفه و عرفان: ۹۹)

گروه مخاطب:

تخصصی (طلاب، دانشجویان، پژوهشگران و اساتید حوزه و دانشگاه)

سماره کتاب: ۹۵۰

مسلسل انتشار: ۲۴۲۳

آثار استاد حسن زاده آملی ۲۲۱

نصیرالدین طوسی، محمد بن محمد، ۵۹۷ - ۶۷۲ ق. - شارح.

شرح الإشارات والتنبيهات / تأليف: الخواجه نصير الدين الطوسي؛ تحقيق: حسن زاده آملی. - قم: بوستان کتاب قم (انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم)، ۱۴۲۵ ق. - ۱۳۸۳ -

ج. - (بوستان کتاب قم: ۹۵۰. آثار استاد حسن زاده آملی، ۲۲) (فلسفه اسلامی: ۱۶. فلسفه و عرفان: ۹۹)

۱۸۰۰۰ ریال؛ (ج. ۳) 6 - 749 - 371 - ISBN 964 / (دوره) 8 - 748 - 371 - ISBN 964

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیبا.

ص. ع. به انگلیسی: Al-Khāṣṣa Naṣīr al-Dīn al-Ṭūsī. Sharḥ [A commentary on the Book:]

Al-Eshārāt Va Al-Tanbīhāt. Researched by: Āyatollah HasanZāde Āmolī

کتابنامه.

فایده.

مندرجات: ج. ۳. الجزء الثاني من الحكمة.

۱. ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰ - ۴۲۸ ق. الإشارات والتنبيهات - نقد و تفسیر. ۲. فلسفه اسلامی -

متون قدیمی تا قرن ۱۴. الف. ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰ - ۴۲۸ ق. الإشارات والتنبيهات. شرح.

ب. حسن زاده آملی، حسن، ۱۳۰۷ - ج. دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم. مؤسسه

بوستان کتاب قم. د. عنوان. ه. عنوان: الإشارات والتنبيهات. شرح.

شرح الإشارات والتنبيهات

الجزء الثاني من الحكمة

للمحقق الفريد الخواجه نصير الدين الطوسي رحمه الله

تحقيق: آية الله حسن زاده الآملی

بوشنج کتب

شرح الإشارات والتنبيهات الجزء الثاني من الحكمة

● المؤلف: المحقق الفريد الخواجه نصير الدين الطوسي رحمته الله ● التحقيق: آية الله حسن زاده الآملی

● الناشر: مؤسسه بوستان کتاب قم (مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)

● المطبعة: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي ● الطبعة: الأولى / ١٤٢٦ ق، ١٣٨٤ ش

● الكمية: ١٥٠٠ ● السعر: ٤٨٠٠ تومان

تمامی حقوق © محفوظ است

printed in the Islamic Republic of Iran

✓ العنوان: قم، شارع الشهداء (صفائية)، ص ب ٩٩٧، هاتف: ٧٧٤٢١٥٥-٧ الفاكس: ٧٧٤٢١٥٤

✓ المعرض المركزي (١): قم، شارع الشهداء (بتهارن) أكثر من ١٧٠ ناشر يعرض اثني عشر ألف عنواناً من الكتب،

الهاتف: ٧٧٤٣٤٢٦

✓ المعرض الفرعي (٢): طهران، شارع فلسطين الجنوبي، الزقاق الثاني (يشن)، الهاتف: ٦٤٦٠٧٣٥

✓ المعرض الفرعي (٣): المشهد المقدس، تقاطع الخسروي، مجتمع پاس، الهاتف: ٢٢٢٣٦٧٢

✓ المعرض الفرعي (٤): اصفهان، تقاطع الكرمانی، گلستان کتاب، الهاتف: ٢٢٢٠٣٧٠

پست الکترونیک: [E-mail:bustan@bustaneketab.com](mailto:bustan@bustaneketab.com)

جدیدترین آثار مؤسسه و آشنایی با آن در وب سایت:
<http://www.bustaneketab.com>

نتقدم بجزیل الشکر والتقدیر إلى الإخوة الذين ساهموا في إنجاز هذا الأثر:

○ تقویم النص: ناظم جبوری، محمد حسین مولوی، ولی قربانی ○ مراجعة تقویم النص: بوذر دیلمی مرزی ○ تنضید العروف:

حمید جوشنی و محمود سعری ○ تصویب اخطاء التنضید: محسن عسکری ○ الإخراج الفني: احمد أخيل و حسين محمدي

○ المقابلة: محمد فاضل زارع، طه عیلى، محمد نجی، علی میری ○ مراجعة الإخراج الفني: سید رضا محمدي ○ الإشراف والنظارة:

عبدالهادی انصاری ○ مسؤول الإنتاج: حسین محمدي ○ متابع شؤون الطباعة: سید رضا محمدي

الفاشر

فهرس الفصول و المطالب

(النمط الخامس في الصنع و الإبداع. و فصوله اثنا عشر)

- الفصل الأول وهم و تنبيه: في أن ماسبق إلى أوهام الجمهور في احتياج المفعول إلى الفاعل هو حصول وجود
المعلول بعد عدمه عن الفاعل و هو الإحداث فقط. ٦٣٢
- تقرير استدلال الجمهور على احتياج المفعول إلى الفاعل في حدوثه فقط.
- الفصل الثاني تنبيه: في تحقيق معنى الوجود بعد العدم بسبب شيء لتعيين المعنى المتعلق بالفاعل. و اصطلاح
المحقق الشارح على لفظ المحدث بدل الموجود بعد العدم بسبب شيء. ٦٣٥
- في تفسير المفعول، و الإشارة إلى بعض ما يوجب التفاوت بينه و بين المحدث. و أنه إصطلاح على أن الفعل هو حصول
وجود بعد العدم عن سبب ما.
- في أن الحصول المذكور يشتمل على ثلاثة أشياء، و أن ما يتعلّق بالفعل هو الوجود، ولكن وجود ما هو مسبوق
بالعدم أو وجود ما ليس بواجب.
- الفصل الثالث تكملة و إشارة: في أن تعلّق الوجود بالفاعل هل هو من جهة أنه ليس واجباً بالذات أو من
جهة أنه مسبوق بالعدم؟ ٦٤٢
- في أن أول المعنيين أعم. و أن ما يحمله على معنيين أحدهما أعم فهو له أولاً و للأخص بسببه. فالتعلّق بالفاعل يكون
من جهة أنه ليس بواجب فيكون التعلّق بالغير للمسبوق بالغير دائماً لا في حال حدوثه فقط.
- في ما أورده الفاضل الشارح على الشيخ. و الجواب عنه.
- الفصل الرابع تنبيه: في بيان أن كلّ حادث فهو مسبوق بموجود غير قارّ الذات متصل اتصال
المقادير. ٦٤٩
- في أن لكل حادث بعدية مضافة إلى قبلية قد زالت، و ليست القبلية هي العدم و لانفس الفاعل. فإذا هي موجود
متجدّد متصرّم، و مع فرض متحرّك يحدث الحادث مع انقطاع حركته تكون قبليات و بعديات مطابقة لأجزاء
المسافة. فإذا هي متصلة اتصال المسافة.

..... الاعتذار عن إيراد مباحث تتعلق بالطبيعيّات في المورد.

بيان أنّ الشيء يكون قبل آخر للوقوع في الزمان، وأمّا الزمان فهو قبل زمان آخر لذاته المتصرّمة المتجدّدة، وبيان أنّ القبلية و البعدية الزمانيّتين إضافيتان لا يوجدان إلّا في العقول. وهما مقدّمتان يستعان بهما على دفع ما أورده الفاضل الشارح من الاعتراض.....

نقل ماللفاضل الشارح من الاعتراض و بيان وجه دفعه.....

نقل اعتراض ثان له، والجواب عنه.....

نقل اعتراض ثالث له، والجواب عنه.....

نقل ماللفاضل الشارح من النقوض و المعارضات. والجواب عنه.....

٦٥٦ الفصل الخامس إشارة: في بيان ماهيّة الزمان.

بيان عدم انفكاك التجدد و التصرّم عن التغيّر. و التغيّر هو الحركة، و الحركة لا بدّ لها من متحرّك. و الزمان حادث مسبق بالزمان، و كلّ زمان فهو مسبق أيضاً بزمان. فالزمان متصل لأوّل له. فلا بدّ أن يتعلّق بالحركة المستديرة. فهو من مقولة الكمّ و من النوع المتصل.....

٦٦٠ الفصل السادس إشارة: في بيان أنّ كلّ حادث مسبق بموضوع أو مادة.

في أنّ كلّ حادث لا بدّ له من إمكان الوجود و ليس هو قدرة القادر عليه، لأنّ السبب في كونه مقدوراً كونه ممكناً و الشيء لا يكون سبباً لنفسه، و أيضاً الممكن أمر في نفسه و المقدور أمر بالقياس إلى القادر فلا بدّ من التغاير، و الإمكان أمر معقول بالقياس فهو من الأمور الإضافيّة و تلك الأمور أعراض فلا بدّ أن توجد في موضوع. فالحوادث يتقدّمه إمكان و موضوع.....

في أنّ الإمكان إمّا بالقياس إلى وجود بالعرض أو بالذات و ذكر ما لها من الأقسام.....
في أنّ الأشياء الحادثة أعراض و صور و مركّبات و نفوس.

و الأوّلان إمكان وجودهما في جسم أو مادة، و الثالث في موادّها، و الرابع ما يصلح آلة لها في الاستكمال. و كلّها محتاج إلى موضوع موجود معها. و يعبرّ عن الإمكان قبل الوجود بالقوّة و هي تختلف بالقرب و البعد و يقع اسم الإمكان عليها بالتشكيك.....

الإشكال بأنّ الشيء قبل وجوده نبي صرف فلا يصحّ الحكم عليه بالإمكان. و الجواب عنه بالفرق بين الاعتبارات العقلية و الأمور الخارجيّة.....

الإشكال بأنّ الإمكان لو كان موجوداً لكان واجباً أو ممكناً و الجواب عنه بإمكان آخر له يعتبره العقل. و الاعتبار ينقطع.....

الإشكال بأنّ إمكان الحادث لا يجوز أن يكون حالاً فيه و لاحقاً في غيره. و الجواب عنه.....

- الإشكال بأن الإمكان صفة إضافية فلا تحقق له إلا بعد ثبوت الماهية و الوجود فيلزم تقدم الوجود عليه.
- و الجواب عنه بكفاية ثبوتها في العقل و لا يلزم تقدمها في الخارج.
- نقض الحكم بتعلق الإمكان بالمادة و الموضوع بالعقول و النفوس و الميول. و الجواب عنه بالفرق بين إمكان الحادث و إمكان القديم.
- الفصل السابع تنبيه: في إثبات الحدوث الذاتي للممكنات.** ٦٦٧
- تحقيق معنى التأخر و أنه يقال على معان خمسة، و أن التأخر بالطبع و التأخر بالمعلولية مشتركان في معنى واحد، و أن المعنى المشترك هو التأخر الحقيقي.
- بيان التأخر بالذات بتقريره في بعض الأقسام.
- إيراد مثال للتأخر الذاتي، و ذكر اعتراض للفاضل الشارح على التقدم بالعلية. و الجواب عنه.
- بيان معنى الحدوث الذاتي، و الدليل على إثباته للممكنات.
- اعتراض للفاضل الشارح على المسبوقية بالعدم أو باللاوجود و الجواب عنه.
- الفصل الثامن تنبيه: في بيان أن المعلول لا يتخلف عن العلة النامة.** ٦٧٤
- في بيان ماتم به علية العلة و ما يتعلق وجود المعلول بجملة.
- اعتراض الفاضل الشارح على زوال المانع من جملة ما يتعلق به وجود المعلول. و الجواب عنه.
- في أن عدم المعلول يتعلق بعدم شيء من جملة ما يتعلق به وجود المعلول.
- في أن الفاعل إذا لم يكن لذاته علة تامة فوجود المعلول موقوف على وجود ما به تتم العلة و إن لم توجد فيجب العدم.
- في أن ما لا يتجدد له حال و لا يزول عنه لا يبعد أن يجب عنه المعلول دائماً.
- الفصل التاسع تنبيه: في تفسير معنى الإبداع، و هو أن يكون من الشيء وجود لغيره من غير أن يسبقه العدم سبقاً زمانياً.** ٦٧٩
- تفسير معنى التكوين، و هو أن يكون من الشيء وجود مادي، و الأحداث. و هو أن يكون من الشيء وجود زماني، و أنها يقابلان الإبداع من وجه، و أن الإبداع أقدم منها إلى العلة فهو أعلى مرتبة منها.
- الفصل العاشر تنبيه و إشارة: في أن الممكن لا ترجيح لأحد طرفيه على الآخر إلا بسبب، و أن السبب إذا كان تامة يجب حصول المسبب عنه.** ٦٨١
- الفصل الحادي عشر تنبيه: في أن الواحد الحقيقي لا يوجب من حيث هو واحد إلا شيئاً واحداً بالعدد.** ٦٨٣
- في أن صدور الكثير يستلزم تركيب الفاعل أو تعدد صفاته في الخارج، و هما ليسا في الواحد الحقيقي فيستحيل

صدور غير الواحد عنه في الخارج.

تقرير مازاده الشيخ توضيحاً لتقرير مسألة أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد.

تنقض الفاضل الشارح مسألة استحالة صدور الكثير عن الواحد بإمكان سلب الكثير عن الواحد وإمكان اتصافه بالكثير وإمكان قبوله للكثير. والجواب عنه.

الفصل الثاني عشر أوهام وتنبيهات: في بيان المذاهب في وجوب أعيان الموجودات وإمكانها وقدمها وحدوثها، وبيان ما هو الحق منها. ٦٨٨

في أن الغني عن المؤثر الموجود بنفسه الواجب لذاته أهو واحد أم أكثر؟ وبيان أن القائلين بأنه أكثر فرقة منهم قالوا بأنه الموجودات المحسوسة، والفرقة الأخرى قالوا بأن الموجودات المحسوسة ليست بواجبة. ومن الفرقة الثانية منهم من ذهب بأن مادتها واجبة، ومنهم من ذهب بأنها ليست بواجبة. والرد على جميعهم بتذكير البرهان على أن واجب الوجود واحد.

بيان أن القائلين بوحدة الواجب منهم من قال بأن ماعده مسبوق بالعدم زماناً، ومنهم من قال ببعض ماعده غير مسبوق بالعدم، وبأن ما ذهبت إليه الفرقة الأولى من تمييز تخلف المعلول عن العلة التامة.

احتجاج القائلين بأن ماعدا الواجب مسبوق بالعدم زماناً بلزوم القول بحوادث لأوّل لها. والرد عليهم بوجوده، ونقل ما وقعوا فيه من الآراء الباطلة عند النقض عليهم.

ذكر مذهب الحكماء القائلين بأن ماعدا الواجب الواحد غير مسبوق بالعدم إلا بالذات، وذكر احتجاجهم على القدم من جهة اقتضاء الفعل ومن جهة اقتضاء الفاعل. والرد على القائلين بكون بعض الأوقات أصح للفعل.

في إبطال الإرادة المتجددة التي قال بها المعتزلة، والقديمة التي قال بها الأشاعرة لتخصيص الطرف المختار.

في الإشارة إلى ضعف حجج القائلين بالحدوث، وبيان أن حججهم منها ما يتعلق بالفعل ومنها ما يتعلق بالفاعل.

إشارة إلى فساد الحجة الأولى على امتناع وجود حوادث لأوّل لها.

إشارة إلى فساد الحجة الثانية.

إشارة إلى فساد الحجة الثالثة.

(النمط السادس في الغايات ومبادئها وفي الترتيب. وفصوله اثنان وأربعون)

الفصل الأول تنبيه: في تعريف معنى الغني وأن مراعاة معناه المحمول على المبدأ الأوّل يقتضي أن لا تكون لفعله غاية مباحنة. ٧٠٩

في أن صفات الشيء باعتبار ماله بنفسه وماله بغيره والأوّل بانقسامه إلى ما من شأنه أن يعرض له نسبة إلى غيره، وإلى ما ليس من شأنه ذلك ينقسم إلى ثلاثة أصناف. والغني ما لا يتعلق بغيره في ذاته ولا في شيء من هذه، وبيان

عدم ذكر الشيخ الإضافات المحضة منها في تفسير الغني.	
نقل ما أورده الفاضل الشارح على الشيخ في تعريف الغني وأن مرجعه إلى تعريف الشيء بنفسه والجواب عنه.	
الفصل الثاني تنبيه: في أن تعليل أفعال الله تعالى بالحسن والأولوية يقتضي إسناد النقص إليه.	٧١٣.....
الفصل الثالث تنبيه: في سبب الغاية عن فعل الحق الأول، وبيان أن الفاعل لغاية غير تام لوجهين، وتعميم ذلك لجميع العلل العالية.	٧١٥.....
الفصل الرابع تدنيب: في تعريف معنى الملك وأنه الغني الذي يفتقر إليه كل شيء ويكون له كل شيء.	٧١٧.....
الفصل الخامس تنبيه: في تعريف الجود وأنه إفادة ما يرغب فيه المستفيد لا لغرض.	٧١٨.....
نقل ما أشكل الفاضل الشارح على الشيخ في استعماله لفظة «ينبغي» وعدم أخذه القصد إلى إيصال الفائدة في تفسير معنى «الجود»، والجواب عنه.	
إشكال للفاضل الشارح على الشيخ من كون هذا الفصل تكراراً للسابق. والجواب عنه.	
الفصل السادس إشارة: في أن الملك الحق لا غرض له مطلقاً، وأن العالي لا غرض له لا مطلقاً.	٧٢٢.....
الفصل السابع تنبيه (تتميم): في أن الباري تعالى وكذلك العقول الكاملة في إبداعها لا يباشر التحريك.	٧٢٣.....
الفصل الثامن وهم وتنبيه: في أن حسن الفعل لا مدخل له في أن يختاره الغني.	٧٢٤.....
الفصل التاسع إشارة: في أن تتخل نظام جميع الموجودات إنما هو بعناية الباري بالخلق.	٧٢٥.....
نقل ما ذهب إليه الفاضل الشارح من أن المقصود من القصول التسعة المذكورة أن كل فاعل بالقصد والإرادة فهو مستكمل بفعله، وما ذكره من وجه نظم القصول. والجواب عنه بأن المقصود ليس هذا وإنما هو نفي الغرض عن أفعال المبادئ العالية ووجه تليق الفصول.	
في أن مبدأ الإرادة ذات لا يمكن أن يكون العقل لوجه ثلاثة.	
الفصل العاشر تنبيه: في أن المبدأ الفاعل لحركة السماء قوة نفسانية غير عقلية.	٧٢٩.....
في بيان أن الغرض ليس إثبات العقول أول قصد بل مقدمة لما قصده من ذكر غايات أفعال القوى المحركة للأفلاك.	
الفصل الحادي عشر إشارة وتنبيه: في بيان غاية الحركة السماوية، ووجود المبادئ العالية التي هي العقول المجردة المشبهة بها.	٧٣٢.....
في أن التحريك الإرادي إنما صادر عن التصور الحسي والداعي فيه الشهوة والغضب، وإما عن التصور العقلي. وأن تحريك السماء لا يجوز أن يكون لداعي الشهوة أو الغضب.	
في أن تحريك السماء لا يخلو إما لأن ينال ذات المعشوق أو حاله أو ما يشبهها.	

في أن المعشوق شيء متحصّل الذات خارجاً عن المتحرّك ليس من شأنه أن ينال. وأن المتحرّك يريد نيل شبه لا يستقرّ.

بيان كيفية نيل المتحرّك الشبه غير المستقرّ.

الفصل الثاني عشر تنبيه: في بيان كثرة العقول المفارقة. ٧٣٨

في أن اختلاف حركات الأفلاك يستلزم اختلاف التشبهات واختلافها يستلزم اختلاف المشبه به ويكون لكلّ فلك عقل.

في إبطال أن يكون التشبه به هو الجسم باقتضاء تشابه الحركات في الجهات والأقطاب.

الفصل الثالث عشر وهم تنبيه: في إبطال مذهب القائلين بأنّ اختلاف الحركات لأجل نفع السافل. ٧٤١

تقرير ما يوهّم أن تكون هيئة الحركة لأجل نفع السافل دون أصلها.

تقرير ما دفع به الشيخ الوهم، وبيان ما أورده الفاضل الشارح من الإشكال عليه، وجواب المحقّق الشارح عنه.

بيان أن اختلاف الحركات بسبب متقدّم ويلزمه أن يكون المشبه به أمور مختلفة بالعدد، وحمل كلام الفيلسوف الأول: «أنّ المشبه به واحد» على العلة الأولى.

اعتراضان للفاضل الشارح: الأول: لزوم تشابه الحركات لو كان الواحد المشبه به العلة الأولى أيضاً، والثاني: على

تعليل الحركة الدورية بكون المشبه به الأول واحداً. والجواب عنها.

الفصل الرابع عشر زيادة تبصرة: في بيان أن قصور قوى البشر عن تصوّر ماهيات ما هو أقرب بكثير من

كمالات النفس الحيوانية بالتفصيل يقتضي بالطريق الأولى أن يقصر عن تصوّر ماهيات ما هو أبعد. وإيراد

مثال لتصوّر كيفية صدور التحريك عن الشيء المتصوّر بصورة عقلية. ٧٤٦

الفصل الخامس عشر تنبيه: في بيان اتّصاف القوى بالنهاية والالتهائية على الإجمال. ٧٤٩

بيان أن النهاية والالتهائية يلحق الكمّ بذاته سواء المتصل والمنفصل، وأنّ فرضها لماله المقدار أو العدد ظاهر، وأما

ما يتعلق به ذو مقدار أو عدد كقوى يصدر عنها عمل أو أعمال فيكون بحسب مقدار ذلك العمل أو عدد تلك

الأعمال. وما بحسب المقدار قديكون مع فرض وحدة العمل وقد يكون لا من حيث يعتبر وحدته وكثرته، وأنّ

القوى هذه الاعتبار ثلاثة أصناف.

الفصل السادس عشر إشارة: في بيان أن الحركات المختلفة تمنع اتّصال بعضها ببعض دون سكون بينها، ببيان

أنّ الحركة التي هي علة الزمان وضعيّة دوريّة. ٧٥٢

بيان اختلاف القدماء وذكر الحجّة المشهورة لثبتي السكون وهي عدم اتّحاد آن الوصول والفرار وعدم تتاليهما من

غير تخلّل، ونقل ما ذكره الشيخ في الشفاء في وجه بطلانها وإقامة الحجّة عليه.

تقرير كلام الشيخ في إثبات السكون بين الحركتين المختلفتين، ودفع ما أورده الفاضل الشارح عليه.

- تقرير البرهان على أن الحركة المحافظة للزمان دورية.
- الفصل السابع عشر فائدة: في الفرق بين ما يقال: صار المتحرك مفارقاً، وبين أن يقال: المتحرك صار غير واصل أو زال عنه الوصول بجواز كون الثاني في آن و عدم جوازه في الأول؛ لأن المفارقة حركة و الحركة لاتقع في آن. ٧٦٤
- الفصل الثامن عشر تذييب: في أن الحركة التي يجب أن تطلب حال القوة عليها من حيث هي غير متناهية هي الدورية. ٧٦٦
- الفصل التاسع عشر: إشارة إلى بيان امتناع كون القوى الجسمانية غير متناهية. ٧٦٧
- في إبطال أن تكون القوة الغير المتناهية المحركة للجسم جسمانية، و ذكر الحجة عليه.
- ذكر ما للفاضل الشارح من النقص و الأشكال و الجواب عنه.
- الفصل العشرون: مقدمة: في أن كبير الجسم و صغيره متساويان في قبول التحريك. ٧٧٢
- الفصل الحادي و العشرون مقدمة أخرى: في أن القوة الجسمانية إذا حركت جسمها فيجوز أن يعرض تفاوت بسبب تلك القوة. ٧٧٣
- الفصل الثاني و العشرون مقدمة أخرى: في أن القوى الجسمانية المتناهية تختلف باختلاف الأجسام و تناسب بتناسب محالها المختلفة. ٧٧٤
- الفصل الثالث و العشرون إشارة: في بيان ما مهد لأجله المقدمات، و هو امتناع كون القوى الجسمانية غير متناهية التحريك بالطبع. ٧٧٥
- الفصل الرابع و العشرون تذييب: في أن القوة الأولى التي يصدر عنها تحريك السماء مفارقة غير عقلية. ٧٧٨
- الفصل الخامس و العشرون وهم و تنبيه: في رفع ما يوهم التناقض بين الحكم بأن المبدأ الفاعل لحركة السماء قوة نفسانية غير عقلية و بيان الحكم بأنه مفارق عقلي. ٧٧٩
- الفصل السادس و العشرون وهم و تنبيه: في دفع ما يوهم من أن المباشر لتحريك الفلك لو كانت قوة جسمانية كانت متناهية التحريك بأن ذلك إذا كان صدور الحركات غير المتناهية عنها على سبيل الاستقلال. ٧٨٠
- الفصل السابع و العشرون إشارة: في بيان كيفية صدور الأحوال المتجددة في النفس الفلكية عن العقل و صدور الحركات بحسبها عن النفس. ٧٨٢
- الفصل الثامن و العشرون استشهاد: في الرد على من زعم أن المحركات السماوية النفوس المنطبعة في الأجسام المتحركة، و هي محركة محالها بالعرض المحتاج إلى تحرك آخر غير متحرك هو العلة الأولى أو العقل. ٧٨٣

و بالجملة الاكتفاء بالصور المنطبقة في مواد الأفلاك دون النفوس المفارقة أو العقول بردين إلزاميين: أحدهما: ملازمة قول المعلم الأول مع أنه قائل بأن محرك كل كرة جوهر مفارق، والثاني: الاعتراف بأن للنفوس السباوئية تصورات عقلية هي مبادئ تشوقاتها. و التصور العقلي لا يمكن أن يكون لجسم أو قوة جسم.
 الفصل التاسع و العشرون إشارة: في بيان أن العلول الأول لا يمكن أن يكون جسماً، بل هو عقل مجزء. ٧٨٧

الفصل الثلاثون تنبيه: مشتمل على مطالب أربع. ٧٨٩
 المطلب الأول في معرفة كثرة الأجرام العالية.
 المطلب الثاني في معرفة كثرة النفوس المحركة للأفلاك.
 المطلب الثالث في معرفة كثرة العقول.
 المطلب الرابع في معرفة اختلاف الأجرام العالية بطبيعتها.
 الفصل الحادي و الثلاثون هداية: في بيان امتناع عليّة الحاوي لحيويته باستلزامه لثبوت الخلاء مبنياً على مقدمات ثلاث. ٨٠٣

في معنى امتناع الخلاء لذاته و دفع ما يوهّم في المورد من النقض تطبيق كلام الشيخ على ما مهّد من المقدمات الثلاث.
 دفع ما أخذه الفاضل الشارح على الشيخ من التكرار المحلّ بنظم الحجّة و الجواب عنه. و بيان ما هو الأصوب لكي ينظم الكلام بحيث لا يوهّم التكرار.
 اعتراض آخر للفاضل الشارح. و الجواب عنه.
 في أن عليّة المحويّ للحاوي غير مذهب إليه و لا يمكن.
 الفصل الثاني و الثلاثون و هم و تنبيه: في دفع ما يوهّم من إعادة محذور لزوم الخلاء عند عليّة الحاوي في غير تلك الصورة. ٨١٠
 تقرير الوهم و هو أن جعل الحاوي معلولاً لعلّة متقدمة على علّة وجود المحويّ يوجب تقدّمه عليه: لأنّ ماع المتقدم متقدّم وذلك يوجب إمكان الخلاء مع وجود الحاوي.
 حلّ إشكال يورد على كلام الشيخ.
 تقرير التنبيه لإزالة الوهم المذكور.

الفصل الثالث و الثلاثون و هم و تنبيه: فيه زيادة توضيح لما ذكر في الفصل السابق. ٨١٤
 الفصل الرابع و الثلاثون و هم و تنبيه: في بيان أن الخلاء المحال يلزم من وجوب الحاوي و إمكان المحوي معه. ٨١٦

- الفصل الخامس والثلاثون إشارة: في بيان أن امتناع عليّة الحاوي أعمّ من أن تكون العلّة صورته أو نفسه
أو الجملة. ٨١٧
- الفصل السادس والثلاثون تذييب: في إقامة الحجّة على امتناع كون جسمٍ ماعلةً لجسم آخر مبيّناً على
مقدّمات. ٨١٨
- تقرير المقدمة الأولى، وهي أن الجسم إنما يفعل، برته لابتدائه لأنّ بها يكون موجوداً بالفعل، وما لا يكون
موجوداً بالفعل لا يكون فاعلاً.
- ذكر ما علّله النفاضل الشارح امتناع فعل الجسم بالمادة، وهو أن الواحد لا يكون قابلاً فاعلاً، وذكر ما أورده من
النقض والردّ على ما علّله، والجواب عنه.
- المقدّمة الثانية، هي أن الأفعال الصادرة عن صور الأجسام إنما تصدر بمشاركة الوضع.
- المقدّمة الثالثة، أن الفاعل بمشاركة الوضع لا يفعل فيما لاوضع له.
- المقدّمة الرابعة، أن علّة الجسم تكون أولاً علّة لجزئيه.
- تطبيق كلام الشيخ على ما مهّده من المقدّمات واستنتاج امتناع كون جسمٍ ما علّة لجسم آخر.
- الفصل السابع والثلاثون هداية وتحصيل: في بيان أن الوجود الممكن لذاته معلول للأول، وتمهيد أصول
لبیان مراتب الوجود. ٨٢٣
- الفصل الثامن والثلاثون زيادة تحصيل: في بيان وجوب مراتب استمرار العقول المترتبة الصادرة عن
المبدأ الأول. ٨٢٥
- الفصل التاسع والثلاثون زيادة تحصيل: في بيان كيفيّة صدور الكثرة عن المبدأ الأول، والإشارة إلى كثرة
وجوب صدورها عنه. ٨٢٧
- بيان وجه امتناع استناد الكثرة إلى الأول.
- بيان كيفيّة تكثر الجهات المقتضية لإمكان صدور الكثرة عن الواحد في المعلولات.
- وجه إطناب الكلام ودفع ما في المورد من الشبه والإشكال.
- الفصل الأربعون وهم وتنبيه: في دفع ما قيل: إنّ الحيثيات الموجودة في العقل إذا كانت سبباً لوجود العقل و
الفلک معاً تحته يستلزم أن يكون تحت كلّ عقل عقل وفلك إلى لى نهاية. ٨٤١
- الفصل الحادي والأربعون تذكرة: في بيان أن المبدع بالحقيقة هو العقل الأول الذي أوجده الأول
تعالى. ٨٤٢
- الفصل الثاني والأربعون إشارة: في بيان ترتيب صدور موجودات عالم الكون والفساد وكيفيّة صدور
العنصريّة عن مبدئها. ٨٤٥

في ذكر الصور و بيان أنها تصدر من العقل الأول و بيان اختلافها في الهيولى المشتركة بحسب الاستحقاقات.
 بيان اختلاف صور العناصر الأربعة.
 بيان أن أسباب الامتزاجات التي هي مبادئ التركيبات شينان: نسب العناصر من السماويات، و أمور منبثقة عن
 السماويات.
 بيان أن آخر مراتب الموجودات العقلية جوهر النفس الناطقة كما كان أولها العقل الأول.
 ذكر ما للفاضل الشارح من الإشكال. والجواب عنه.

(النمط السابع في التجريد. و فصوله سبع و عشرون)

الفصل الأول تنبيه: في بيان مراتب الموجودات من البدء إلى منتهى مراتبها و من العود إلى ذروة
 الكمال. ٨٦٠
 البحث عن حال النفس الناطقة بعد تجرّدها عن البدن. و الاستدلال على بقائها بعد الموت.
 الفصل الثاني تبصرة: في مزيد فائدة هي أن اتصال النفس بالعقل الفعّال لا يضرّها في بقائها و في بقاء ما
 استفادته من العقل الفعّال فقدان الآلات؛ لأنّها عاقلة بذاتها لا بها. ٨٦٤
 و الفرق بين الكمال الذاتي الباقي مع النفس و الذاتي الزائل بعد المفارقة.
 تقرير الحجة الأولى على تعقّل النفس بذاتها لا بالآلات، و هي أنه لو كان تعقّلها بها لكان يعرض لها في التعقّل كلال
 كلّها يعرض لها كلال ولكن ليس كذلك، بل قد تكلّ و لا تكلّ هي في التعقّل.
 شبهة للفاضل الشارح، و هي جواز أن يكون حدّ معين من الصحة البدنية الباقية إلى آخر الشيخوخة معتبراً في بقاء
 النفس على كمال تعقّلها. والجواب عنه.
 الفصل الثالث زيادة تبصرة: في تقرير الحجة الثانية على تعقّل النفس بذاتها لا بالآلات و هي أن العاقلة
 لا تكلّها تكرار الأفاعيل بل ربّما يقويها، و البدنية تكلّها بل تبطلها، فالعاقلة ليست بدنية. ٨٦٩
 شبهة للفاضل الشارح، و هي جواز أن تكون العاقلة بدنية مخالفة لسائر القوى البدنية بالنوع؛ و لذلك لا يعرضها
 الكلال دون غيرها. والجواب عنه.
 الفصل الرابع زيادة تبصرة: في تقرير الحجة الثالثة على تعقّل النفس بذاتها لا بالآلات و هي أن العاقلة
 مدركة لذاتها و لإدراكاتها، و الآلة لا يمكن أن يتوسّط بينه و بين هذه الأمور. ٨٧٢
 شبهة للفاضل الشارح و هي جواز تعلق المدركة الجسمانية بنفسها و بما عداها. والجواب عنه.
 الفصل الخامس زيادة تبصرة: في تقرير الحجة الرابعة، و هي أن القوة العاقلة لو كانت منطبعة في جسم
 لكانت إما دائماً التعقّل لذلك الجسم أو غير متعقّلة له في وقت مع أنّها متعقّلة في وقت دون وقت. ٨٧٤

- تقرير مقدّمات تتوقّف عليها الحجّة الرابعة، و تطبيق كلام الشيخ على مابّه من المقدّمات.
- شكوك للفاضل الشارح على المقدّمات المذكورة. والجواب عنها.
- الفصل السادس تكملة لهذه الإشارات: في بيان بقاء النفس على كمالها الذاتية بعد مفارقة البدن. ٨٨٢
- تقرير الحجّة على بقاء النفس، وهي أنّ قوّة الفساد مغايرة للبقاء بالفعل، فيجب أن يكون موضوع كلّ منها أيضاً مغايراً للآخر. و النفس بسيط لا يمكن أن تشتمل على كلا الموضوعين. فهي محلّ للبقاء غير موصوف بالفساد. ...
- شبهة النقض بالعوارض و الصور الباقية الممكنة الفساد مع بساطتها. والجواب عنها.
- شكوك للفاضل الشارح. والجواب عنها.
- الفصل السابع وهم و تنبيه: في بيان كيفية اتّصاف النفس بكمالاتها الذاتية و إبطال مذهب المشائين فيه، و هو القول بأنّ الحاد العاقل بالصورة الموجودة فيه عند تعقّله إياها. ٨٨٩
- الفصل الثامن زيادة تنبيه: في بيان أنّ اتحاد العاقل و المعقول يؤوّل إلى اتحاد جميع المعقولات على اختلافها في الماهيات. ٨٩٢
- الفصل التاسع وهم (آخر) و تنبيه: في بيان فساد القول بأنّ النفس لاتّحاده بالعقل المستفاد الذي يتّحد بالعقل الفعّال تتّحد بالعقل الفعّال. ٨٩٣
- الفصل العاشر حكاية: من عمل في العقل و المعقول من المشائين كتاباً. ٨٩٥
- الفصل الحادي عشر إشارة: في بيان امتناع الشيء بغيره مطلقاً. ٨٩٧
- بيان أنّ صيرورة الشيء شيئاً آخر يطلق على معان ثلاث: صورتان منها معقولتان و الأخرى غير معقولة.
- في بيان فساد جميع ما يتصوّر للاتّحاد من الأحوال.
- الفصل الثاني عشر تذييب: في بيان كيفية اتّصاف الجوهر العاقل بكمالاته. ٩٠١
- الفصل الثالث عشر تنبيه: في بيان كيفية تعقّل الواجب لذاته و ما يتلوه من المبادئ العالية للمعقولات، و تقسيم المعقولات إلى ما يسمّى علماً عقليّاً و ما يسمّى علماً انفعاليّاً، و نفي الثاني عن الواجب تعالى. ٩٠٢
- الفصل الرابع عشر تنبيه: في تقسيم كلّ من العلمين إلى ما يحصل من سبب عقليّ أو من ذات ذلك الجوهر، و أنّ الحاصل من الغير لابدّ أن ينتهي إلى الحاصل من الذات و أنّ الواجب يجب أن يكون بعد ما كان علمه فعليّاً أن يكون حاصلاً له من ذاته. ٩٠٤
- الفصل الخامس عشر إشارة: إلى إحاطة علم الواجب تعالى بجميع الموجودات. ٩٠٦
- الفصل السادس عشر إشارة: إلى بيان ما للإدراك من الاعتبارات و اختلاف مراتبه بكلّ واحد منها، و بيان ماله من الاختلاف بحسب الماهيّة، و ماله من الاختلاف بالقياس إلى المدرك، و ما بالقياس إلى المدرك. ٩٠٨

الفصل السابع عشر وهم وتنبيه: في دفع مارتبا يقال: إن تقرر المعقولات، وهي صور متباينة ينافي وحدة الواجب حقيقة..... ٩١١

بيان ما يستلزم القول بتقرر لوازم الأول في ذاته من المفسد والإشارة إلى وجه التفصي عنها إجمالاً.....
الفصل الثامن عشر إشارة: في التفرقة بين إدراك الجزئيات من حيث هي طبائع ومن حيث هي متخصصة، وبيان أن أحكامها بالحقيقة الأولى لا تتغير بخلافها بالحقيقة الثانية..... ٩١٧

تقرير أن الأول تعالى بل كل عاقل إنما يدرك الجزئيات من حيث هي طبائع، وتطبيق كلام الشيخ على ما قرره...
الفصل التاسع عشر تنبيه وإشارة: في قسمة الصفات وبيان ما يتغير بتغير الأمور الخارجة عن ذات الموصوف وما لا يتغير، ونفي الأول عن الواجب..... ٩٢١

بيان أن الصفات إما حقيقية محضة أو إضافية محضة. والحقيقة إما ذات إضافة لا تتغير بتغير الإضافة أو تتغير، وبيان القسم الأول.....

بيان القسم الثالث والرابع وهما الحقيقة المقتضية للإضافة التي لا تتغير بتغير المضاف، والمقتضية التي تتغير...
إشارة إلى حكم كلي، وهو أن كل ما لا يكون موضوعاً للتغير لا يجوز أن تتبدل صفاته الحقيقية المحضة ولا الحقيقة الإضافية التي لا تتغير بتغيرها، ويجوز أن تتبدل بتبدل الإضافات في الحقيقة المقتضية للإضافات التي تتغير بتغيرها.....

التصل العشرون نكتة: في الإشارة إلى القسم الثاني من أقسام الصفات الأربعة، وهو الإضافية المحضة..... ٩٢٧

الفصل الحادي والعشرون تذييب: في بيان أن العلم الواجب بالجزئيات على الوجه الكلي الذي لا يتغير بتغير الأزمنة والأحوال..... ٩٢٨

في بيان أن تخصيص الحكم الكلي بآخر عارضه في الظاهر لا يقع في المباحث المعقولة؛ لامتناع تعارض الأحكام فيها، والحكم بأن العلم بالعلّة يوجب العلم بالعلول إن كان كلياً لا يجوز تخصيصه بما إذا لم يكن جزئياً متغيراً بحكم آخر هو امتناع كون الواجب موضوعاً للتغير، وبيان الصواب في المأخذ.....

تأكيد بيان لإحاطته تعالى بالكل، وبيان معنى القضاء والقدر.....
الفصل الثاني والعشرون إشارة: في تفسير معنى العناية وبيان كيفية صدور النظام الموجود في الجزئيات عنه تعالى..... ٩٣٢

الفصل الثالث والعشرون إشارة: إلى كيفية وقوع الشر في قضاء الله تعالى..... ٩٣٤
تحقيق ماهية الشر وأنه عدم وجود أو عدم كمال الموجود.....
تقسيم الأشياء إلى ما لا شر فيه، وإلى ما فيه ماهو شر وما ليس بشر مع غلبة ما ليس بشر أو عكسه أو تساويها، و

إلى ما ليس فيه ما ليس بشر. و بيان ما هو الموجود من الأقسام الخمسة و هو الأول و الثاني و ما ليس بموجود و هو الثلاثة الباقية.

بيان احتجاج الشيخ على وجود الأولين من الأقسام.
شبهة الفاضل الشارح، و هي أن البحث في وجود الشر في أفعال الله ساقط عن الفلاسفة و الأشاعرة، لأنه لا يستقيم إلا مع القول بأن فاعل العالم مختار و مع القول بالحسن و القبح العقليين و الفلاسفة لا يقولون بواحد منها و الأشاعرة بالثاني. و الجواب عنه.

شبهة أخرى هي أن الاستدلال على أن الشر عدم عقلي لا يفيد اليقين. و الجواب عنه.
نقل ما ذهب إليه الفاضل الشارح من كون الشر أمراً وجودياً و هو الأثم، و من كونه غالباً على الخير و هو السلامة.
الفصل الرابع و العشرون و هم و تنبيه: في دفع ما قيل: إن مصادر الأفعال الإرادية ثلاثة و أغلب الصادر عن كل واحد منها الشر، فيكون الشر غالباً في النوع. ٩٤٢

الفصل الخامس و العشرون تنبيه: في تأييد ما أزال به الوهم السابق، و هو أن الشقاء الأبدى يختص بالطرف الأخس. ٩٤٥

الفصل السادس و العشرون و هم و تنبيه: في أن إبراء شيء هو في أصل وضعه محال ليس يمكن أن يغلب فيه الخير بوجب أن يصير غير الشيء، و ترك وجوده و هو على صفته غير لائق بالجود العام. ٩٤٧
الفصل السابع و العشرون و هم و تنبيه: في إزالة ما يوهم من قبح العقاب على ما يصدر على سبيل الوجوب؛ لوجوب المطابقة للعالم العقلي الذي هو القدر بوجهين. ٩٤٨

أحدهما أن العقاب لازم من لوازم أفعالهم و ارد على النفس منها لا من خارج، و أن العقاب الذي هو من خارج إن كان فهو خير بالقياس إلى الأكثرين، و هذا الوجه هو الوجه، و الوجه الثاني أن علم الله تعالى بأفعالهم لا ينافي اختيارهم و بيان ما بنوا عليه ذلك من المقدمات. و الجواب عنه.
نقض الفاضل الشارح الجواب عن الوجه الثاني بوجهين، و ذكر الجواب الصحيح، و هو أن العقاب أيضاً من القدر.
رد المحقق الشارح على الوجهين.

(التمط الثامن في البهجة و السعادة. تسعة عشر فصلاً)

الفصل الأول و هم و تنبيه: في أن اللذات الباطنية هي أقوى من اللذات الظاهرية و ذكر وجوه يدل بها على مدعاه. ٩٥٨

الفصل الثاني تذويب: في الرد على القائلين بأن السعادة محصورة في الحسية و المقايسة بين حال الملائكة و حال الأنعام. ٩٦٢

الفصل الثالث تنبيه: في بيان ماهية اللذة والألم كي يتبين أن السعادة للذوات العاقلة أتم منها للنفوس الحيوانية. وكذلك الشقاوة. ٩٦٣

شبهة للفاضل الشارح في تعريف اللذة بالخير. والجواب عنها.
بيان أن الخير الواقع في تعريف اللذة إنما هو الخير الإضافي الذي لا يعقل إلا بالقياس إلى الغير.
بيان الفرق بين الخير والكمال. والرد على الفاضل الشارح، وبيان أن الخير عند الشيخ هو الكمال المقيد.

الفصل الرابع وهم وتنبيه: في إزالة شبهة وهي أن الصحة والسلامة كمال وخير مع أننا لانتدبهما. ٩٦٩
الفصل الخامس تنبيه: في إزالة شبهة هي الإغفال عما هو الخير والكمال بالقياس إلى الملتد. ٩٧١
الفصل السادس تنبيه: على زيادة قيد في شرح معنى اللذة دفعاً لما يوهم من النقصين. ٩٧٢
الفصل السابع تنبيه: في بيان أن الألم لا يحصل مع وجود المؤلم بل مع إدراكه كاللذة. ٩٧٣
الفصل الثامن تنبيه: في أن اللذة والألم اليقينيان لا يوجبان الشوق والاحتراز إيجاب الإحساس بهما. ٩٧٤

الفصل التاسع تنبيه: في إثبات اللذة العقلية وأنها أكمل من الحسية. ٩٧٦
بيان اختلاف مراتب الإدراك وأن للجوهر العاقل أن يتمثل فيه ما يتعلقه من الحق الأول بقدر استطاعته وأن عند مقايسة إحدى اللذتين إلى الأخرى تظهر قوة العقلية أقوى من الأخرى كيفية وأكثر كمية.
شكوك للفاضل الشارح في المورد. والجواب عنها.

الفصل العاشر تنبيه: في إزالة شبهة، هي أن اللذات العقلية لو كانت كمالات لتشتاق النفوس إليها وتتألم بحصول أضرارها. فما بالها لا تشتاق إليها ولا تتألم بأضرارها؟ ٩٨٤
الفصل الحادي عشر تنبيه: في بيان بقاء ما هو أضرار كمال النفس، وهي أسباب الشقاء بعد الموت وحصول التألم بها وأنها أشد من البدنية. ٩٨٦

الفصل الثاني عشر تنبيه: في بيان مراتب الأشقياء. ٩٨٧
بيان أن فوات الكمال لعدم الاستعداد، وعدمه إما لنقص العقل أو لوجود المضاد الراسخ أو غير الراسخ. وكل من الثلاثة إما بحسب القوة النظرية وإما بحسب القوة العملية. فإذا ن أسباب الفوات ستة.

الفصل الثالث عشر تنبيه: في الفرق بين الناقصين المعديين والناقصين الذين لا يتعدبون. ٩٨٩
الفصل الرابع عشر تنبيه: في أن وضع درن مقارنة الأبدان والانفكاك عن الشواغل يوجب الخلاص إلى عالم القدس والسعادة. ٩٩٢

الفصل الخامس عشر تنبيه: في وجود اللذة الحقيقية قبل الموت وأنه إنما يتحققه من هو ميسر له. ٩٩٤
الفصل السادس عشر تنبيه: في بيان حال النفوس المستعدة للكمال وأن ما يبعثه على طلب الكمال مناسبة

- ذاتية، ولا يقنع من له هذه المناسبة إلا بالنيل إلى الوصول التام وأن غيره يقنع على ما يبعثه. ٩٩٥
- الفصل السابع عشر تنبيه: في بيان حال النفوس الخالية عن الكمال و عما يضاده و هم البله. ٩٩٧
- بيان اختلاف الآراء في فناء نفوس البله و بقائها، و أنها مع البقاء في سعة من رحمة الله. و بيان اختلاف الآراء أيضاً في أنها تتعلق بأجسام لا تنصير صورة لها أو تنصير. و تقريب الأول. والرد على الثاني.
- الحجة الأولى في الرد على القول بالتناسخ، و هي أن كل مزاج بدني يحدث مع النفس. و التناسخ يوجب أن يكون لبدن واحد نفسان. و ذلك محال.
- الحجة الثانية، و هي اتصال النفس بالبدن الثاني إما حال فساد الأول أو قبله أو بعده، و على الأول حدوث البدن الثاني إما في تلك الحال أو قبله، و إن كان في تلك الحال فإما أن يكون عدد الأبدان و النفوس متساوية أو عدد النفوس أكثر أو أقل. و على الأول يلزم أن يكون عدد الكائنات من الأبدان عدد الفاسدات. و على الثاني مع اتصال الكل يلزم أن يكون لبدن واحد نفوس. و لا مع الاتصال يعود المحذور و هو المطلوب. و على الثالث مع اتصال نفس بأبدان يوجب تعدد الأبدان و وحدة النفوس، و لا مع الاتصال تبقى بعض الأبدان معطلة. و على الثاني يوجب استقرار نفسين في بدن واحد إن كان له نفس قبل ذلك أو تعطيله إن لم يكن و على الثالث يوجب تعطيل النفوس. و إن جاز في البعض فيجوز في سائر الزمان.
- الفصل الثامن عشر إشارة: في بيان ترتيب الجواهر العاقلة في درك اللذة و أنها مراتب خمس. ١٠٠٥
- المرتبة الأولى. هي مرتبة الواجب الأول تعالى.
- المرتبة الثانية، مرتبة العقول.
- المرتبة الثالثة، مرتبة النفوس الناطقة الفلكية و الكاملة من الإنسانية مادامت في الأبدان.
- المرتبة الرابعة و المرتبة الخامسة: مرتبة النفوس الناطقة المتوسطة و الناقصة.
- الفصل التاسع عشر تنبيه: في إثبات ما أثبتته لبعض الجواهر العاقلة من العشق و الشوق لباقي النفوس و القوى الجسائية. ١٠١١

(النمط التاسع في مقامات العارفين. سبعة و عشرون فصلاً)

- الفصل الأول تنبيه: في أن للعارفين درجات و هم في حياتهم الدنيا تستنكر و تستكبر. ١٠١٦
- نقل مفسر الفاضل الشارح ما أشار إليه الشيخ من قصة سلامان و إسال و ذكر سائر ما قيل في تلك القصة.
- نقل القصة على وجه لا يختاره و انتساب اختراعها إلى أحد عوام الحكماء حيث إنها على وضع لا يتعلق بالطبع.
- نقل القصة على وجه يختاره و تأويلها على وجه ينطبق على ما يريده الشيخ و نقل ما يؤيد أن ما أشار إليه هي القصة على ذلك الوجه.

الفصل الثاني تنبيه: في ذكر أحوال طلاب الحق باعتبار الإعراض عما يبعد والإقبال إلى ما يقرب والانتهاز إلى المطلوب. ١٠٢٩

الفصل الثالث تنبيه: في تمييز ما للعارف من الزهد والعبادة عما لغيره باختلاف الغرض، وأن الزهد عند العارف تنزه وعند غيره معاملة والعبادة عند غيره معاملة وعند العارف رياضة. ١٠٣١

الفصل الرابع إشارة: في إثبات النبوة والشرعية وما يتعلق بها على طريقة الحكماء. ١٠٣٣

بيان أن إثبات النبوة والشرعية يتوقف على قواعد: أولها: أن الإنسان لا يستقل وحده بأمر معاشه، بل يحتاج إلى المعارضة والمعاوضة.

القاعدة الثانية: أن الاجتماع على التعاون لا ينتظم إلا إذا كان بينهم عدل وشرعية.

القاعدة الثالثة: أن الشرع لا بد له من واضع يقرّر العدل على الوجه الذي ينبغي.

القاعدة الرابعة: أنه يجب أن يكون للمحسن والمسيء ثواب وعقاب حتى يحملهم الرجاء والخوف على الاتقياد.

شكوك أربعة للفاضل الشارح. والجواب عنها.

الفصل الخامس إشارة: إلى غرض العارف من الزهد والعبادة. ١٠٤٢

بيان أن ما للعارف من حالى الإرادة والتعبّد إنما يتعلق بالحقّ الأول وإن تعلّق بغيره فهو لأجله أيضاً.

رفع ما ربما يوهم التناقض بين القول بأن عبادة العارف رياضة لقواه وبين القول بأن تعبده لا يتعلق إلا بالحق الأول.

نقل ما ذكره الفاضل الشارح في تفسير كلام الشيخ. والردّ عليه.

شبهة للفاضل الشارح في معنى كون الله مراداً بذاته، وأن من أراده إنما أراد استكمال نفسه. والجواب عنها.

الفصل السادس إشارة: في تهديد العذر لمن يجوز أن يجعل الحق واسطة في تحصيل شيء آخر غيره. ١٠٤٧

تفسير ما في كلام الشيخ من اللطائف.

الفصل السابع إشارة: في ذكر ما هو مبدأ حركة العارف وهو الإرادة ومبدئها تصوّر الكمال الخاص بالمبدأ

الفائضة آثاره على الخلق، والتصديق بوجوده. ١٠٥٠

في الفرق بين الحركة الإرادية الحيوانية والحركة الإرادية غير الحيوانية، وأن للأول مبادئ أربعة وللثاني ثلاثة. و

توجيه كلام الشيخ مبدأ الحركة في الاستبصار أو العقد والإرادة.

الفصل الثامن إشارة: في بيان احتياج المريد إلى الرياضة. وبيان أغراضها. ١٠٥٣

تفسير معنى الرياضة وأنها هي النفس عن هواها وأمرها وإنما اختلافها باختلاف الأغراض. فمنها الرياضة العقلية ومنها الرياضة الشرعية.

- في أن الغرض الأقصى من الرياضة نيل الكمال، وهو إما خارج وإما داخل. فإذا ن الرياضة موجهة نحو ثلاثة أغراض: إزالة المانع الخارج، وإزالة المانع الداخل، وتلطيف السر.
- ذكر مايعين على الغرض الأول. وهو الزهد.
- ذكر مايعين على الغرض الثاني. وهو ثلاثة: العبادة والألحان ونفس الكلام الواعظ.
- ذكر مايعين على الغرض الثالث وهو شيتين: الفكر اللطيف والعشق العفيف.
- تفسير معنى العشق وأنه حقيقي ومجازي. والثاني نفساني وحيواني. وبيان أن مراد الشيخ هو الأول من المجازي.
- الفصل التاسع إشارة: إلى مايسمى عند العارف بالوقت وهو أول درجات الاتصال وبيان أنه إنما يحصل بعد حصول الاستعداد بالإرادة والرياضة.
- ١٠٦٠
- الفصل العاشر إشارة: في بيان أن الاتصال قد يحصل في غير حالة الارتياض الذي كان معداً لحصوله من قبل وهذا الحال هو التمكن.
- ١٠٦٢
- الفصل الحادي عشر إشارة: في أن العارف قد يزول عن سكيته فيستوفز عن قراره وإذا طالت عليه الرياضة هدى للتلبس وهو الاستقرار.
- ١٠٦٣
- الفصل الثاني عشر إشارة: في أن الرياضة تبلغ العارف إلى حد يصير المخطوف مألوفاً مبتهجاً في ذهابه متأسفاً في انقلابه، وهو صيرورة الوقت سكية، وهو أول درجات الوسط.
- ١٠٦٤
- الفصل الثالث عشر إشارة: في أن للعارف حد لا يرى عليه الابتهاج عند الذهاب ولا الأسف عند الانقلاب، بل يرى مقياً وهو ظاعن، وهو التباس أثر الحصول.
- ١٠٦٥
- الفصل الرابع عشر إشارة: إلى أن المعارفة المستقرة التي قد يحصل للعارف أحياناً يتدرج إلى أن يكون له متى شاء.
- ١٠٦٦
- الفصل الخامس عشر إشارة: في أن العارف يتقدم عن رتبة المشيئة فيستخ له تعريج عن عالم الزور إلى الحق مستقر به وهو أول درجات المنتهى.
- ١٠٦٧
- الفصل السادس عشر إشارة: إلى أن العارف إذا نال صار سره مرآة للحق وكان له نظر إلى الحق ونظر إلى نفسه وهو مقام التردد.
- ١٠٦٨
- الفصل السابع عشر إشارة: إلى آخر درجات السلوك إلى الحق، وهو درجة الوصول التام والغيبة عن النفس.
- ١٠٦٩
- بيان الوجه في عدد الفصول والدرجات المذكورة. وهو أن الحركة باعتبار ماها من المسبد والوسط والمنتهى باعتبارها لكل واحد منها أيضاً يكون لها مراتب تسعة.
- والشيخ أورد بعد فصل الرياضة تسعة فصول في تلك المراتب.

- الفصل الثامن عشر تنبيه: في بيان نقصان الدرجات التي هي دون الوصول بالقياس إليه. ١٠٧٢
- الفصل التاسع عشر إشارة: إجمالية إلى جميع مقامات العارفين. ١٠٧٤
- في بيان أن التكميل بالتخلية والتحلية، وتلخيص درجات التزكية في أربع و تقرير درجات التحلية إجمالاً.
- الفصل العشرون إشارة: في بيان أن العارف من أثر الحق على عرفانه، والاعتذار عن ترك عدد سائر الدرجات بعدم العبارة عنها. ١٠٧٨
- الفصل الحادي والعشرون تنبيه: في أن مقام الرضا في العارف يستلزم الهشاشة العامة و تسوية الخلق في نظره. ١٠٨١
- الفصل الثاني والعشرون تنبيه: في بيان ما للعارف من الأحوال في أوقات توجهه بسرّه إلى الحق. ١٠٨٣
- الفصل الثالث والعشرون تنبيه: في بيان أن العارف لا يعنيه التجسس ولا يستهويه الغضب لأنه واقف على سرّ القدر. ١٠٨٥
- الفصل الرابع والعشرون تنبيه: في بيان أن العارف شجاع جواد صفّاح نساء. ١٠٨٧
- الفصل الخامس والعشرون تنبيه: في بيان ما للعارفين من اختلاف المهمل والأحوال. ١٠٨٨
- الفصل السادس والعشرون تنبيه: في بيان أن العارف قديكون في حكم من لا تكليف له؛ لأنه في اتصاله قديكون غافلاً لا يعقل. ١٠٩٠
- الفصل السابع والعشرون إشارة: في بيان قلّة عدد الواصلين، وفي سبب إنكار الجمهور ذلك الكمال، وأنه لا يحصل بالاكتمال فقط، بل يحتاج إلى جوهر مناسب. ١٠٩١

(النمط العاشر في أسرار الآيات. ثلاثون فصلاً)

- الفصل الأول إشارة: إلى جواز الإمساك عن القوت المرزوء مدة غير معتادة. ١٠٩٨
- الفصل الثاني تنبيه: في انتقاض الحكم بامتناع الإمساك بوقوعه بأسباب أخر كالمرض والخوف. ١٠٩٩
- الفصل الثالث تنبيه: في بيان وجه الإمساك عن القوت عن عوارض نفسانية، وهو انفعال كل من النفس و البدن عن الآخر. ١١٠٠
- الفصل الرابع إشارة: في بيان أن وجه إمساك العارف عن القوت هو توجه نفسه إلى العالم القدسي المستلزم لتشيع القوى الجسمانية. ١١٠١
- في وجه المقايسة بين الإمساك العرفاني والإمساك المرضي وعدم المقايسة بينه وبين الخوفي.
- الفصل الخامس إشارة: إلى أن في طاقة العارف فعل أو تحريك يخرج عن وسع غيره. ١١٠٤
- الفصل السادس تنبيه: في بيان سرّ ما أشار إليه في الفصل السابق. ١١٠٥

- الفصل السابع تنبيه: في ادعاء خاصة أخرى للعارف بيّتها في الفصول الآتية. ١١٠٧
- الفصل الثامن إشارة: في جواز الاطلاع على الغيب بالتجربة والقياس على الوجه الكلي. ١١٠٨
- الفصل التاسع تنبيه: في تهديد أولى المقدمتين للقياس على جواز الاطلاع على الغيب. وهي أنّ صور الجزئيات الكائنة مرتسمة في المبادئ العالية قبل كونها. ١١١٢
- الفصل العاشر إشارة: إلى المقدمة الثانية للقياس المذكور، وهي أنّ النفس الإنسانية ترسم بما هو مرتسم في تلك المبادئ وبيان ما هو الشرط في ذلك. ١١١٥
- الفصل الحادي عشر تنبيه: على مقدمة هي تفصيل ما أجمله في الفصل السابق من شرائط انتقاش النفس بما هو مرتسم في المبادئ العالية. ١١١٦
- الفصل الثاني عشر تنبيه: على مقدمة أخرى هي أيضاً تفصيل شرائط ارتسام النفس. ١١١٨
- الفصل الثالث عشر إشارة: إلى إقامة الدليل على وجود الارتسام الخيالي عن السبب الداخل. ١١٢٠
- تقرير أنّ ما شاهده المبرسمون ومن غلبت على مزاجه المرة السوداء مرتسمة في قوة هي الحس المشترك عن قوة باطنة هي المتخيّلة أوسبب مؤثر في تلك القوة.
- الفصل الرابع عشر تنبيه: في بيان ما يمنع النفس عن الانتقاش وهو مانع حسّي خارج أو عقلي باطن. ١١٢٢
- الفصل الخامس عشر إشارة: في بيان أول الأحوال التي يسكن فيها أحد الشاغلين أو كلاهما وهو النوم. ١١٢٥
- الفصل السادس عشر إشارة: في بيان ثاني الأحوال، وهو ما إذا استولى على الأعضاء الرئيسة مرض. ١١٢٧
- الفصل السابع عشر تنبيه: في إقامة الدليل على ارتسام الصور في الحس المشترك بالسبب المؤثر في السبب الباطن. ١١٢٨
- الفصل الثامن عشر تنبيه: في بيان أنّ الشواغل الحسّية إذا قلّت تكون للنفس فرصة الاتصال بالعالم القدسي فيرسم فيها شيء من الغيب. ١١٣١
- الفصل التاسع عشر إشارة: إلى ما يفعله في الأولياء نفوسهم القدسيّة القويّة من الخلس والإشراق في حال اليقظة. ١١٣٣
- الفصل العشرون تنبيه: في تهديد مقدّمة لبيان العلّة في احتياج بعض ما يرسم في الخيال من الأمور القدسيّة حالتي النوم واليقظة إلى تعبير وتأويل. ١١٣٥
- الفصل الحادي والعشرون إشارة: إلى ما يسنع للنفس من الآثار الروحانية في النوم واليقظة بحسب ضعف

- الأجسام وقوتها. ١١٣٨
- الفصل الثاني والعشرون تنبيه: في بيان ما لا يحتاج إلى تأويل وتعبير، وما يحتاج بحسب الأوقات و الأشخاص والعادات. ١١٤١
- الفصل الثالث والعشرون إشارة: إلى ما تستعين بعض الطبائع بأفعال يوجب للحس والخيال الحيرة و الوقفة لكي تستعد القوة العقلية لتلقي الغيب. ١١٤٣
- الفصل الرابع والعشرون تنبيه: في أن هذه المطالب ظنون إمكانية صير إليها من أمور عقلية، وإنما الثبات لمن تعرض له هذه الأحوال أو يشاهدها مراراً من غيره. ١١٤٧
- الفصل الخامس والعشرون تنبيه: في بيان سائر الأحوال الموسومة بخوارق العادات. ١١٤٩
- الفصل السادس والعشرون تذكرة و تنبيه: في بيان أن النفس الناطقة إنما تعلقها بالبدن صرف التدبير و التصرف، وأن هيئة الاعتقادات فيها مع مباينتها للبدن بالجواهر قد تتأدى إليه، وذكر أمرين يؤيد ذلك، و بيان جواز أن يكون لبعض النفوس تأثيرات في الأجسام لفرط قوتها كتأثيرها في جسمها. ١١٥١
- شبهة للفاضل الشارح، و هي أن الاستدلال بتأثير الوهم في البدن لا يوجب أن يكون للنفس أيضاً تأثير؛ لأنها أشرف. والجواب عنه.
- الفصل السابع والعشرون إشارة: إلى علّة القوة التي هي مبدأ الأفعال الغريبة، وأنها بحسب المزاج الأصلي أو المزاج الطارئ أو بالكسب. ١١٥٦
- الفصل الثامن والعشرون إشارة: إلى أن الجملة و الكسب لا يجتمعان إلّا في جانب الخير. ١١٥٨
- الفصل التاسع والعشرون إشارة: إلى أن التأثير بالعين و الإصابة بها من قبيل ماذكر من تأثير النفس في غير جسمها. ١١٥٩
- الفصل الثلاثون تنبيه: في بيان السبب لسائر الحوادث الغريبة و أنها محصورة في ثلاثة أقسام: ما يكون مبدؤه النفوس و ما يكون أجسام سقلية و ما يكون أجرام سماوية. ١١٦١
- نصيحة.
- الفصل الحادي والثلاثون: ١١٦٣
- الفصل الثاني والثلاثون: ١١٦٥
- خاتمة و وصيّة.